الثورة
الاثنين 12 شعبان 1433هـ 2 يوليو 2012م العدد (17394)

رأي

حتى لا نتفاجأ

وديع العبسي

●،، الأصل في الحوار المزمع بين الشركاء السياسيين أنه إنما يمثل وسيلة وليس هدفاً.. وسيلة –حال صدقت النوايا– لتعزيز حالة الوفاق الوطني، والخروج بحلول توافقية ورؤى يتشارك فيها الجميع لحل قضايا البلد.. إلا أن تعقيدات السير إلى الحوار يكاد يجعل منه المنتهى.

فحتى الآن لا يزال الاشتغال في إقناع القوى على المشاركة في (اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار) متواصلا، وفي كل حين يظهر علينا إعلان بأن فلاناً سيشارك وزعطاناً لديه مطالب، والآخر لم يفهموا موقفه أو تراجع عن موافقته.. هذا يصر على عقد الحوار في صنعاء، وذاك يطالب به خارج البلاد.

لجنة ولجنة.. مكون ومكون آخر.. هذا نراشيه، وهذا نشترط عليه الالتزام ببعض المعايير أو الثوابت إذا أراد أن يكون له كرسي على طاولة الحوار.... وضع مزدحم وطابع متواتر ليس لخلق حالة من (التطمين) بأننا إلى بداية التاريخ الجديد، وإنما إلى القول بأننا نقترب من عقد المؤتمر وكأن به المشكلة، والمسألة كما قلنا لا تزال في مربع تكوين اللجنة التحضيرية.

واضح بأن التعاطي مع قضية الحوار من قبل قوانا في الداخل يأخذ منحى غير مسئول وكأن هذه القضية إنما تعني رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ولا تعني هذه القوى التي قبلنا بفعل القدر أن تكون هي المتحكمة بمصير البلد.

يأتي جمال بن عمر من ما وراء البحار ليحل لنا هذه المعضلة فيما يتمادى بعض أصحابنا في الدلال.. وإن كان في مبررات البعض منطقية واضحة لا يمكن إنكارها إلا أنه أن تكون هذه المنطقية مؤثرة سلبا في مسألة البدء في التفاهم فخير أن لا تظهر بها.

أتصور وفق منطق الدلال أو أخشى أن مجريات الحوار حين انعقاده يفاجئنا من أول أيامه بانسحاب هذا أو ذاك بحجة أن الحوار لا يلبي طموحه.

Walabsi1@gmail.com

كشف عن وجود ثلاثة قوانين مقترحة

بن دغر: المصالحة الوطنية ينبغي أن تسبق العدالة الانتقالية

■ د. أحمد عبيد بن دغر

●،، توقع الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور أحمد عبيد بن دغر انتهاء الخلاف بشأن قانون المصالحة والعدالة الانتقالية قريبا.. مشيرا إلى أن معظم بنود القانون تم الاتفاق عليها باستثناء "ثلاث مواد فقط رفعت للرئيس ورئيس الوزراء للبحث عن وفاق واتفاق حولها، كان منها المدة الزمنية التي تحكم القانون، وصلاحيات الهيئة التي تنظر في شكاوى المتظلمين، وتكوينها".. ولفت الدكتور بن دغر إلى أنه "كانت هناك ثلاثة قوانين، قانون تقدمت به وزارة الشؤون القانونية، وقانون تبنته كتلة المؤتمر، وثالث تقدمت به أحزاب التحالف (الدكتور قاسم سلام)، وشكلت لهذا الغرض لجنة للتوفيق بين القوانين الثلاثة".

وأكد أن الحكومة ملزمة بتقديم قانون، لكن –والقول له– ليس فقط حول العدالة الانتقالية، بل حول المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.. وأضاف "الذين صاغوا المبادرة، ومن ثم صاغوا قانون الضمانات قدموا المصالحة على العدالة بوعي منهم لأهمية المصالحة، ولأنها الطريق الملائم لتحقيق العدالة ونحن نعرف من الأعراف والتقاليد عندنا وحتى عند الآخرين أن المصالحة تسبق تطبيق العدالة".. وقال "الإخوان أرادوا تحقيق العدالة والخصومة قائمة، والجيش منقسم على نفسه، والجراح نازفة، والساحات ملتهبة، والأرض لم تعد موحدة، والسلاح بيد الجميع والكل يدعي حقاً، ولذلك اختلفنا حول القانون".

والقانون تضمنه اتفاق نقل السلطة الذي وقعته معظم الأطراف اليمنية برعاية دولية.. ونص في الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية على "اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالح الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلاً".

حزب الحق : كان على اللجنة أن تعلن إلغاء قرار الحل وليس تعليقه

أحزاب / نورالدين القعاري

أوضح بيان صادر عن حزب الحق يذكر انه كان من المفترض أن تقوم لجنة شئون الأحزاب ان تعلن إلغاء القرار و ليس تعليقه خصوصا و أنها تعلم جيدا أن ذلك القرار مخالفا للقانون و الدستور و أن حزب الحق يمتلك الشرعية القانونية كونه حاضرا في الساحة و له تياره و جمهوره و أن ذلك القرار لم يزده الا تماسكا و إصرارا على مواصلة مسيرته و الاسهام في الحياة السياسية اليمنية و تكريس مبدأ التعددية كواحد من المكونات الفاعلة في المشهد السياسي اليمني.

كما رحب البيان الصادر عن حزب الحق إعلان لجنة شئون الأحزاب تعليق قرارها الذي وصفته بـ» اللا شرعي « بحل حزب الحق الذي أصدرته في 17 مارس 2007 ، دون مسوغ قانوني، وذكر البيان أن هذه القرارات جاءت في إطار استهداف الحزب.

و اعتبر البيان الذي تلقت «أحزاب» نسخه منه أن ما قامت به لجنة شئون الأحزاب يعد تراجعا عن قرارها السابق غير القانوني و تصحيحا لما أقدمت عليه في السابق .

جاء ذلك بعد إقرار لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية اجتماعا برئاسة رئيس لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد احمد الرصاص والتي خلصت إلى قبول الرسالة الموجهة إلى اللجنة من حزب الحق المتضمنة الالتماس بخصوص إعادة النظر في القرار المتخذ في اجتماع اللجنة بتاريخ 17 مارس 2007 ، حيث أقرت لجنة شئون الأحزاب تعليق قرارها السابق بحل الحزب وفقا للمبررات المقدمة ، مع الالتزام بسرعة عقد المؤتمر العام الأول للحزب.

"العدالة والتنمية": الدعوة لا تعنينا

●،، أوضح رئيس الدائرة السياسية لحزب "شباب العدالة والتنمية" فرحان هاشم أن حزبه كان قد عقد مؤتمره التأسيسي في صنعاء بداية شهر مايو الماضي.. مشيرا لـ "أحزاب" إلى إن لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية باركت للحزب ذلك في اجتماعها نهاية يونيو الجاري، وهو ما يتناقض حسب هاشم مع ما نُشر على لسان اللجنة، متضمنا دعوة أحزاب ناشئة إلى عقد مؤتمراتها التأسيسية ومنها حزب "شباب العدالة والتنمية".. معتبرا الدعوة موجهة لبقية الأحزاب التي لم تعقد مؤتمراتها بعد وليس منها حزب"شباب العدالة والتنمية" و"حزب المستقبل".

الناشط الآنسي: حوار وأمن وغذاء

●،، أكد الناشط المحامي خالد الآنسي على ضرورة أن تتزامن الخطوات حكومة الوفاق نحو الحوار مع الاهتمام بالجانب الأمني والمعيشي للمواطن.. وقال: يفترض الآن أن تقوم حكومة الوفاق وما تمثله من قوى سياسية بتنفيذ التزاماتها الاقتصادية والتنموية والمضي في الوقت ذاته نحو المؤتمر الوطني لحل القضايا السياسية والاستراتيجية التي لا يمكن حلها إلا بالحوار والتوافق لكن القضايا الأمنية والمعيشية والخدماتية والتعليمية يفترض أن يتم حلها وتقديمها عبر المؤسسات القائمة.

كرمان تدعو إلى عدم الهيمنة

●،، ذكرت الحائزة على جائزة نوبل للسلام توكل كرمان بأن شباب الثورة وحركاتهم وائتلافاتهم الشبابية في طريقهم إلى إجراء حوار شبابي شبابي واسع للخروج برؤية متكاملة حول الدولة المدنية الحديثة وتفعيل دورهم في المرحلة الانتقالية وما بعدها.. ودعت كرمان أطراف التوافق الحاكم إلى عدم الهيمنة والوصاية على الشباب.. مشيرة إلى أن آليات التواصل التي جرت مع الشباب بدأت بطريقة مخلة في انتقاء ممثليهم حيث قامت على الانتقائية والمحاصصة والهيمنة والوصاية. ولذلك رفضها الشباب.

"التكوينات الشبابية" من خارج الساحات.. المطلوب ترخيص مزاولة

●،، أشارت المسئولة الإعلامية وعضو لجنة الاتصال الرئاسية نادية السقاف إلى ترتيبات تجرى لإقامة فعالية جديدة للتواصل مع الشباب الذين لم يشاركوا في اللقاء التمهيدي الأول.. وأوضحت أن المنظمات الشبابية التي سيتم دعوتها للمشاركة من خارج الساحات يجب أن تكون منظمات شبابية جادة وحاصلة على ترخيص مزاولة عملها وقامت على الأقل بعشر فعاليات شبابية مؤثرة خلال 2011 و2012م.

الأحزاب الناشئة.. الطابع واحد

●،، اعتبر القيادي في أحزاب اللقاء المشترك محمد يحيى الصبري ظهور الكيانات في الساحة خطوة موضوعية تؤكد على أهمية أن يؤطر الناس أنفسهم في كيانات تتبنى رؤاهم وأفكارهم.. إلا أن محمد الصبري انتقد في الوقت ذاته في تصريحا لـ «أحزاب» حصر ظهور تكتلات الساحة في الطابع السياسي.. وتساءل قائلا «أين التكتلات المدنية.. التكتلات ذات الطابع الاقتصادي، التكتلات ذات الطابع الاجتماعي هذا ما نريده».. وأضاف رئيس سياسية الوحدوي الناصري: «ثورة الشباب وفرت لنا فرصة لحرية الرأي والتعبير فمثلت فرصة لوضع قواعد وأسس لإنشاء التكتلات والكيانات التي تخدم الوطن بكل أنواعها التكتلات السياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية والحقوقية، وكلما أكثرنا من هذه التكتلات كلما بنينا توازناً داخل البلد».

الحوار الجنوبي الجنوبي.. الخلاف قائم

●،، علمت «أحزاب» أن خلافا تفجر مع بدء التحضيرات لمؤتمر حوار جنوبي – جنوبي في عدن.. وذكرت مصادر بأن محمد علي أحمد ،ومحمد حيدرة مسدوس أرادا فرض رؤية على بقية مكونات الحراك.. فيما رفض عبدالرحمن الجفري رئيس حزب الرابطة والعميد ناصر النوبة وسعيد يافعي رئيس ملتقى أبناء الجنوب المشاركة.

يذكر أن عقد مؤتمر جنوبي – جنوبي يعد مطلبا تمهيديا قبل اتخاذ القرار بشأن المشاركة في مؤتمر الحوار.

منظمات على كراسي المشاهدين

●،، كنا دائما ولا نزال نأمل أن نشهد تحركا لمنظمات المجتمع المدني لدعم الأحزاب السياسية بتقديم المقترحات القائمة على الاستنتاجات المنهجية في ما قد يحدث أن تتأخر فيه الأحزاب من الاستحقاقات.. على أن المطلوب عادة ما كان يرتبط بمرحلة ما وزمن محدد كحال الحوار الوطني الشامل الذي ظلت علامات الاستفهام حول الترتيب له تهيم بلا إجابات فيما كانت المنظمات خصوصا منها الفكرية وتلك القائم عملها على الدراسات والأبحاث على كراسي المشاهدين وإذا تحركت إحداها فإن الأمر سرعان ما يصدمنا بالغاية الدعائية وحسب لهذه المنظمات أو يكاد كحال تلك المنظمة التي أعلنت قبل شهرين قيامها بأكبر مشروع استطلاع رأي على مستوى الوطن حول آلية الحوار والتصورات المناسبة والفاعلة لإنجاحه وأولويات القضايا التي عليه مناقشتها زاعمة بأن ذلك يأتي في إطار تفعيل دور المجتمع المدني لإنجاح الحوار الوطني.الإعلان حينها جاء في الوقت المناسب إلا أن النتائج لم تظهر بعد!!

سيقول أصحاب تلك المنظمة أن المشروع كبير ويتطلب وقتاً.. ليكن.. إنما ما الجدوى من النتائج حين يتجاوز وقت ظهورها مرحلة الحاجة خصوصا وأنها حسب هدف الاستطلاع يرتبط بالرد على علامات الاستفهام ذات العلاقة بالتحضير للحوار؟!

بطاقة حزب رابطة أبناء اليمن - «رأي»

- تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٩٩٥/١٢/٣٠م.
- تاريخ حصوله على قرار التسجيل من شئون الأحزاب ١٣١٦/٩/١٥هـ الموافق ٤/ ٢/ ١٩٩٦م.
- رئيس الحزب: عبد الرحمن علي بن محمد الجفري
- الأمين العام: محسن محمد أبوبكر بن فريد.
- شارك في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م ولم يحصل على أي مقعد في البرلمان.
- قاطع الانتخابات النيابية الثانية ١٩٩٧م.

تفاعلات...

●،، أعلنت لجنة شؤون الأحزاب موافقتها على طلب حزب «الرشاد السلفي» وتعليقها لقرار حل «حزب الحق الإسلامي» القريب من جماعة الحوثي في شمال البلاد.

أوضح الاتصال السياسي لجماعة الحوثي محمد ناصر البخيتي أن الجماعة ليس لدينا شروط مسبقة للحوار وأن ما طرحته من شروط إنما هي بخصوص تهيئة المناخ الملائم للحوار والتزام المبادئ والآليات الصحيحة الكفيلة بإنجاحه.. وقال: تلك الشروط نابعة من حرصنا على إنجاح الحوار لأننا لن ندخل في حوار شكلي بأي حال من الأحوال ويكفينا فشل التجارب السابقة.

■ محمد ناصر البخيتي

○○○

ذكر حيدر أبوبكر العطاس لـ«الشرق الأوسط»، أن القيادة الجنوبية في الخارج ترجح أن «ينعقد الحوار في الخارج، إما في مقر مجلس التعاون الخليجي، وإما في مقر جامعة الدول العربية، أو في أحد مقرات الأمم المتحدة وتحت رعاية إقليمية ودولية ضامنة».

راعت معايير اختيار المشاركات من النساء إلى تحضيرية الحوار الوطني المزمع عدداً من المعايير كالمؤهل العلمي ومهارات التخطيط الاستراتيجي وترتيب الأولويات إضافة إلى مهارات التفاوض والإقناع والاهتمام بالشأن السياسي والوطني العام ومراعاة التوزيع الجغرافي.

■ حيدر أبوبكر العطاس